



## مختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي

### ١. المقدمة:

شهدت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تطورا كبيرا في العقود الأخيرة نتج عنها نموا ملحوظا لخدمات ومنتجات مالية رقمية غير تقليدية ومبتكرة. كما تطورت المنافسة بين المؤسسات المصرفية وغير المصرفية في استحداث هذه المنتجات والخدمات مستندين إلى أحدث التقنيات المعلوماتية والاتصالات بما يؤدي إلى تحقيق السرعة والسهولة وخفض التكاليف التشغيلية علاوة على القيم المضافة للعملاء.

وعلى الرغم من النمو المتسارع للتكنولوجيا المالية المبتكرة سواء في الأسواق العالمية أو في السوق المحلي، ونجاح العديد منها في تقديم خدمات لقطاعات واسعة لم تكن مخدمة ضمن النظام المالي الرسمي، إلا أن هذا النجاح يكتنفه بعض المخاطر تتمثل في غياب أو نقص الأطر التنظيمية والقانونية والرقابية الواضحة، أو تعاضم مخاطر انتهاك الخصوصية للعملاء وزيادة إمكانية حدوث عمليات الاحتيال المالي أو الشبهات المالية لغياب المعايير والمبادئ الفعالة للتحقق والتثبت من هوية العملاء والمتعاملين في إطار الطبيعة المفتوحة لشبكات الاتصالات وخاصة الإنترنت.

ونظرا لأهمية الابتكار والتطور المتسارع في مجال التكنولوجيا المالية، والدور الذي يضطلع به البنك المركزي الأردني في تحفيز التحول نحو الخدمات المالية والمصرفية الرقمية وتعزيز الاشتغال المالي الرقمي، ودعم مبادرات الحكومة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، باشر البنك المركزي الأردني بإنشاء مختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي FinTech Regulatory Sandbox بهدف إيجاد حاضنة لرواد الأعمال لدعم وتشجيع الابتكار والتطوير في مجال التكنولوجيا المالية بما يعزز من التنافسية في مجال الخدمات المالية الرقمية، والكفاءة والفاعلية والأمان في حركة انتقال الأموال، وتعزيز الوصول للخدمات المالية الرسمية مع الحفاظ على نزاهة واستقرار القطاع المالي وحماية حقوق وبيانات المستهلك المالي.

## ٢. مختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي:

المختبر التنظيمي هو بيئة تجريبية آمنة ومحكومة ومضبوطة/ مراقبة تتيح لشركات الأعمال أو الرياديين فحص وإجراء الاختبارات على خدمات ومنتجات تكنولوجيا مالية مبتكرة مطورة من قبلهم دون إخضاعهم مباشرة للمتطلبات التنظيمية والرقابية وتحملهم الكلف القانونية في بداية مسيرتهم أو مساعدتهم في الوصول الى السوق المحلية بهدف المساهمة في التسريع من اعمالهم. كما ويقدم المختبر التنظيمي الارشاد اللازم للوصول لقنوات وحواضن تكنولوجية ابداعية مختلفة في الأردن للتمكن من الحصول على الدعم والتمويل اللازمين.

## ٣. أهداف مختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي:

سوف يساعد هذا المختبر التنظيمي في تشجيع إجراء الاختبارات والفحوصات اللازمة للتكنولوجيا المالية المبتكرة في بيئة آمنة ومضبوطة وضمن معايير وخط زمني واضحين ومحددin وبأعلى درجات الشفافية. ويؤكد البنك المركزي على كافة المهتمين أو المتقدمين بطلبات لإجراء الفحوصات والتجارب بأنه لن يسمح بأي حال من الأحوال استخدام المختبر التنظيمي لتكنولوجيا مستخدمة سابقا في المملكة، أو لغايات الاستفادة فقط من الحوافز والإعفاءات والمتطلبات التنظيمية المبسطة.

➤ وفيما يلي الأهداف الأساسية للمختبر التنظيمي:

١. المساهمة في بناء مركز/ حاضنة لتطوير قدرات رواد ومبتكري الأعمال فيما يختص بالخدمات او المنتجات او الحلول المالية الرقمية.
٢. انشاء بيئة متخصصة لابتكار وتطوير للأعمال (Sandbox) وفحصها ضمن بيئة امنة ومحكومة في المملكة الاردنية الهاشمية
٣. التوسع في ابتكار وتطوير وتصميم الخدمات و/او المنتجات و/او الحلول المالية الرقمية على ان تساهم وبشكل فاعل فيما يلي:
  - زيادة الفاعلية والكفاءة في استخدام الخدمات او المنتجات او الحلول المالية الرقمية، وزيادة خيارات المستهلك المالي بما يمكنه من اختيار الخدمات الانسب لاحتياجاته.
  - إدارة المخاطر والحد منها فيما يتعلق بالخدمات او المنتجات او الحلول المالية الرقمية.
  - تعزيز الوصول للخدمات المالية الرقمية للوصول لشمول مالي مستدام

- استقطاب وتوسيع قاعدة الاستثمارات في الاقتصاد الاردني.
- العمل على خلق فرص عمل للمجتمع الاردني.
- فتح المجال أمام طلاب الجامعات للتطوير والإبداع
- ٤. . التقليل من الوقت اللازم لدخول السوق وبتكاليف اقل
- ٥. . تسهيل ممارسة الاعمال في المملكة، وتخفيض الاعباء المالية مع الحفاظ على الاستقرار التشريعي اللازم لذلك وضمان حماية المستهلك.
- ٦. . بناء قدرات رواد الأعمال من خلال البرامج التدريبية المتخصصة وورش العمل المعدة من قبل البنك المركزي الأردني وشركائه.

#### ٤. نطاق عمل مختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي:

##### أولاً: الأنشطة والخدمات المشمولة في المختبر التنظيمي

يعنى المختبر التنظيمي بكافة الحلول المالية المبتكرة التي تتضمن أنشطة تحويل وانتقال الأموال، وتعزيز الأمان فيها، ورفع كفاءتها وتنافسيتها، وسوف يشمل المختبر التنظيمي القطاعات المالية التالية:

- ١- خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال (بما يشمل ارسال واستقبال الحوالات الدولية)
- ٢- خدمات الادخار والإقراض والتمويل
- ٣- خدمات حماية المستهلك المالي ومتابعة وحل الشكاوى
- ٤- خدمات إدارة المخاطر والشبهات المالية ورصد الاحتيال والحد منه
- ٥- بناء هوية مالية رقمية وتاريخ مالي وتقييم ائتماني للعملاء
- ٦- خدمات التحقق الرقمي المبتكر من العملاء
- ٧- تكنولوجيا البلوكشين Blockchain, ومنصات DLT
- ٨- الخدمات المالية والمصرفية التقليدية ولكن بتكنولوجيا مبتكرة
- ٩- الخدمات المالية والمصرفية التقليدية والتي تعزز الاشتغال المالي الرقمي، والتي تخدم قطاعات غير مالية مختلفة.
- ١٠- خدمات الرقابة المالية التكنولوجية RegTech
- ١١- أية خدمات مالية أو تنظيمية أو رقابية تحقق أهداف المختبر التنظيمي

## ثانياً: القطاعات المالية المستقبلية

للبنك المركزي وشركائه تحديد القطاعات المالية المستقبلية التي يسمح لها بالاستفادة من إجراء الفحوصات في المختبر التنظيمي.

كما ويترك للبنك المركزي وشركائه تحديد أشكال وأسس التعاون مع مختبرات تنظيمية مستقبلية يتم إنشاؤها وتطويرها وتخدم قطاعات مالية أو خدمية أخرى في المملكة.

## ثالثاً: التعاون المحلي والدولي بين المختبرات التنظيمية:

يفتح المختبر التنظيمي الأردني أبواب وسبل التعاون والتواصل مع المختبرات التنظيمية في القطاعات المصرفية والمالية في المملكة. وللبنك المركزي وشركائه العمل على توفير الترتيبات والبنية التحتية المناسبة للتعاون والتشارك مع الجهات الدولية والبنوك المركزية الأخرى في مجال تطوير التكنولوجيا المالية والمختبرات التنظيمية بهدف:

- أ- دعم الابتكارات المحلية وتوسيع قاعدة انتشارها خارجياً.
- ب- استقطاب الأفكار الإبداعية من الدول الأخرى.
- ج- تسهيل متطلبات الامتثال من قبل الجهات الخارجية.
- د- استقطاب الاستثمارات الخارجية للمملكة.

## ٥. الفئات المستهدفة:

ضمن سعي البنك المركزي الأردني وشركائه إلى تشجيع ودعم الابتكارات المالية التكنولوجية ضمن إطار مضبوط وآمن وبيئة داعمة، يفتح المختبر التنظيمي الأردني بيئته لفحص الابتكارات مستهدفاً الفئات التالية وضمن المعايير المععلن عنها في هذا الإطار:

- ١- كافة البنوك العاملة في المملكة
- ٢- كافة المؤسسات المالية المرخصة من قبل البنك المركزي الأردني
- ٣- المؤسسات المالية التي تقدم خدماتها ضمن نفس القطاع المستهدف وغير المرخصة من البنك المركزي الأردني
- ٤- شركات الحلول المالية التكنولوجية سواء من رياديي الأعمال المبتدئين، أو العاملين في السوق
- ٥- الأفراد من أصحاب الأفكار الريادية والابتكار في مجال التكنولوجيا المالية

- ٦- شركات الخدمات التكنولوجية أو المالية و/أو أفراد في هذا المجال بالتشارك مع مقدم التكنولوجيا المالية أو مقدم الحلول البرمجية والدعم لهم.
- ٧- جهات خارجية بالتعاون مع ريادي الأعمال في المملكة.

## ٦. منهجية العمل في مختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي :

١. يساهم البنك المركزي الأردني وبالتعاون مع كافة الأطراف المعنية بتوفير الدعم والتوجيه والمشورة لرواد ومبتكري الأعمال فيما يخص نماذج العمل المتقدمة للفحص ضمن المختبر.
٢. سيقوم البنك المركزي الأردني وبالتعاون مع كافة الأطراف المعنية على رسم المعالم التشريعية الرئيسية المناسبة للفكرة أو الخدمة أو الحلول المطورة والقابلة للتجربة والتطبيق من قبل رواد ومبتكري الأعمال.
٣. يُتاح للأفكار الإبداعية استخدام المختبر التنظيمي (Sandbox) لفحص أفكارهم بما يتوافق والسياسات الموضوعية من قبل البنك المركزي الأردني وبعد اخذ الموافقات المناسبة بهذا الخصوص تمهيدا لاستخدامها في السوق المحلي والدولي، ان امكن.
٤. عند نجاح صاحب الفكرة وقبل استخدامها في السوق المحلي و/او الدولي يجب العمل على توفيق الأوضاع وفقاً للمتطلبات التشريعية
٥. عند حصول الفكرة على الموافقات النهائية من المختبر التنظيمي (Sandbox) حسب ما تبينه التقارير النهائية لعمليات الفحص، يقوم البنك المركزي الأردني بالعمل على تشجيع الاستثمار في هذه المشاريع من خلال الشركة الأردنية لدعم المشاريع الريادية الناشئة أو غيرها من الأطراف الداعمة.
٦. يقوم البنك المركزي بالاعلان عن نافذة استقبال طلبات الدخول الى المختبر التنظيمي مبينا الفترة الزمنية لقبول الطلبات.

## ٧. أسس التقييم والاختيار:

١. يجب على رواد ومبتكري الأعمال أو أي جهة ترغب بتقديم أي أفكار ابداعية جديدة او أي افكار من شأنها التطوير الامتثال لكافة المتطلبات التي يضعها البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص. علماً أن البنك المركزي الأردني سيحدد هذه المتطلبات لكل حالة على حدة وبما يتناسب والمخاطر الناتجة عنها أو طبيعتها.
٢. يجب استخدام تقنيات جديدة او استخدام نفس التقنية ولكن بطريقة مبتكرة ومختلفة.

٣. ان تساهم الخدمة او المنتج او الحلول المقدمة بالمساعدة على تحسين حياة المواطنين او زيادة الكفاءة و/أو الفاعلية في استخدام الخدمات او المنتجات او الحلول المالية المقدمة.
٤. امكانية تطوير هذه الخدمات على نطاق واسع وشامل في المملكة الاردنية الهاشمية بعد نجاحها ضمن المختبر التنظيمي (Sandbox).
٥. وضع الشروط الاساسية والاحكام للمنتج او الخدمة المقدمة من قبل صاحب الفكرة مسبقا بحيث توائم متطلبات السوق وتساعد على تحسين حياة المستخدم، وحماية مصالح المواطنين والحفاظ على نزاهة النظام المالي.
٦. تحديد المخاطر المتعلقة بالفكرة و وجود خطة واضحة للحد منها ما امكن.
٧. وجود استراتيجية وخطة واضحة لعملية تطبيق الخدمة او المنتج المقدم خارج المختبر التنظيمي (Sandbox).
٨. ترفض الطلبات المقدمة للمختبر التنظيمي (Sandbox) في الحالات التالية:
  - أ- إذا كانت الفكرة أو الخدمة المطروحة متواجدة في السوق المحلي ولا تنطوي على أي اضافة نوعيه.
  - ج- في حال ثبت أن الفكرة المطروحة كان الهدف منها التحايل على القوانين والأطر التشريعية.
٩. يستثنى من الفقرة (٨) الحالات التالية:
  - أ- إذا تم تقديم الفكرة من خلال تقنية مختلفة وبطريقة مبتكرة حتى وإن كانت متواجدة بالسوق المحلي مسبقاً.
  - ب- إذا تم تقديمها بنفس التقنية على ان يتم تطبيقها بشكل مختلف يزيد من الفاعلية والكفاءة في تقديم الخدمة.

## ٨. المخاطر:

يقصد بالمخاطر؛ أي مخاطر مهما كان نوعها والتي قد تنتج من خلال التجربة او قد تكون مرتبطة بالخدمات او المنتجات او الحلول المالية المقدمة من قبل صاحب الفكرة مسبقاً والتي من شأنها التأثير بشكل مباشر او غير مباشر على نزاهة ومثانه النظام المالي في المملكة، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر:

١. المخاطر المالية والمرتبطة بالاستقرار المالي والنقدي
٢. مخاطر الامتثال والمخاطر التشغيلية

٣. غسل الاموال وتمويل الارهاب
٤. الأمن التكنولوجي السيبراني (Cyber Security)
٥. كفاءة و امان انظمة و ادوات و قنوات الدفع
٦. حماية سرية بيانات و معلومات العملاء.
٧. حماية حقوق المستهلكين
٨. المنافسة

## ٩. الضوابط و الاجراءات المقدمة من قبل مقدم الطلب:

يقصد بها أي الضوابط و الاجراءات التي يقوم مقدم الطلب بتقديمها للبنك المركزي بهدف التقليل من المخاطر او الحد منها الى جانب حماية حقوق المشاركين في هذه التجارب؛ وتشمل على سبيل المثال لا الحصر:

١. وضع الضمانات المالية المناسبة في حساب منفصل لدى البنوك العاملة إذا كانت الخدمة تتطلب ذلك و بحيث يكون طبيعة الحساب "حساب أمانة escrow account".
٢. تقديم إفصاح شامل لكافة المشاركين في تجربة المنتج او الخدمة او الحلول المالية المقدمة عن كافة المخاطر المحتملة و التأكيد عليهم بفهم مثل تلك المخاطر، و التعهد بإعلامهم بأية تبعات قد تنشأ خلال الفحوصات و تعويضهم عن أية أضرار قد تلحق بهم نتيجة التجربة.
٣. تحديد عدد المشاركين و العمليات ضمن التجربة الواحدة للفكرة المقدمة.
٤. تحديد الفترة الزمنية للتجربة.
٥. توفير آلية محددة لحل النزاعات خلال التواجد في المختبر التنظيمي (Sandbox) و ضمن التجربة الواحدة.

## ١٠. مراحل العمل في المختبر التنظيمي:

قبل تقديم أي طلب للمختبر التنظيمي يمكن لمقدم الطلب التواصل مع البنك المركزي الأردني من خلال البريد الإلكتروني ( [Jordan.Sandbox@cbj.gov.jo](mailto:Jordan.Sandbox@cbj.gov.jo) ) للاستفسار عن أية معلومات غير واضحة أو في حال الرغبة بالاجتماع مع البنك المركزي الأردني لبحث سبل الاستفادة من المختبر التنظيمي (Sandbox) أو أي أمور ضرورية.

➤ يمر الطلب بالمراحل الرئيسية التالية:

## مرحلة تقديم الطلب (Application Stage):

١- يقوم مقدم الطلب بتعبئة النماذج ورفاق الأوراق المطلوبة الخاصة بالفكرة للاستفادة من المختبر التنظيمي (Sandbox).

٢- يقوم مقدم الطلب بدفع مبلغ ٥٠ دينار أردني لمرة واحدة مقابل تقديم الطلب

## مرحلة تقييم الطلب (Evaluation Stage):

هي المرحلة التي يتم خلالها تقييم الطلب المقدم من حيث تطابقه مع المعايير الموضوعية والمعلن من قبل البنك المركزي لدخول المختبر التنظيمي (Sandbox) يقوم البنك المركزي الأردني بالعمل على التقييم للفكرة المقدمة وإبلاغ مقدم الطلب خلال فترة ٢١ يوم عمل كحد أعلى بالسماح أو الرفض مبيناً أسباب الرفض للاستفادة من المختبر التنظيمي (Sandbox).

١- في حال السماح للفكرة بالاستفادة من المختبر التنظيمي، يتم إعلام المتقدم خطياً بالموافقة وذلك عبر اعلام ضابط الارتباط المعين من قبل الشركة.

٢- استكمال الإجراءات والمتطلبات الخاصة بالدخول إلى المختبر التنظيمي (Sandbox).

٣- يقوم البنك المركزي الأردني ومقدم الطلب بتوقيع اتفاقية ضمان سرية المعلومات Non-Disclosure Agreement لصالح مقدم الطلب مع البنك المركزي في حال طلب مقدم الفكرة لتوقيع هذه الاتفاقية في المراحل الأولى وعند تقديم الطلب.

## مرحلة الفحص والتجربة (Experimentation Stage):

أ- هي المرحلة التي يتم خلالها الإجراءات التالية وضمن إطار زمني محدد للفحوصات بحسب طبيعة الحلول المبتكرة على أن لا تتجاوز هذه المرحلة ٩ أشهر كحد أعلى :

١- مناقشة مقدم الطلب بوثيقة المخاطر المتعلقة بطلبه، وآليات ضبط وإدارة هذه المخاطر لتحسينها وتعزيزها إن لزم.

٢- اقتراح التعديلات القانونية أو التشريعية الواجب وضعها لغايات تطبيق المنتج ضمن الأطر التشريعية الواجبة.



٣- السماح للمتقدم بالبدء بالتجربة والفحص على ضمن المختبر التنظيمي بحسب سيناريوهات الفحص الموضوعية وضمن آليات الرقابة والإشراف على الفحوصات.

٤- رصد وتقييم المخاطر وأية تبعات قد تظهر خلال الفحوصات، والوقوف عليها مع مقدم الطلب لإجراء التعديلات اللازمة.

٥- إجراء أي تعديلات قد تطرأ على آلية تنفيذ الحل المبتكر.

٦- توجيه النصح والإرشاد والمشورة الفنية والقانونية للمتقدم بهدف بناء القدرات والكفاءات وتعزيز المعارف لديه.

٧- قد يتم منح المتقدم فترة تمديد شريطة أن لا تتجاوز فترة العمل في المختبر التنظيمي للمتقدم ضمن الحل المبتكر الواحد أكثر من عام منذ لحظة إعلان المتقدم بالقبول المبدئي لطلبه، وذلك لغايات إجراء التعديلات التي يطلبها البنك المركزي.

ب- يحق للبنك المركزي العمل على إيقاف الفحص والتجربة في المختبر التنظيمي (Sandbox) في الحالات التالية وان استدعت الحاجة لذلك:

١- اذا لم تحقق التجربة خلال فترة الفحص الاهداف المناطة بها بالاعتماد على سيناريوهات الفحص المعتمدة والجدول الزمني والمخرجات المتوقعة من صاحب الفكرة.

٢- اذا ظهر أي خطأ أو عيب في الفكره، وكانت المخاطر الناتجة من هذا الخطأ تطغى على الفائدة المرجوة ولا يمكن معالجتها خلال فترة الفحص والتجربة في المختبر التنظيمي (Sandbox).

٣- في حال حدوث خرق أو عدم الالتزام في بعض الشروط والأحكام الخاصة بالمختبر التنظيمي.

٤- في حال عدم الرضا عن سير العمل في التجربة، أو وجود مخاطر تفوق الفائدة والأهداف ومن الصعوبة بمكان معالجتها، أو بيان استخدام هذه التكنولوجيا المبتكرة قبل تاريخ البدء بالفحص،

- ج- يحق لصاحب الفكرة الخروج من المختبر التنظيمي بناءً على رغبته. على ان يتم التأكد من من انهاء كافة الالتزامات المترتبة على الخروج من المختبر التنظيمي
- د- في نهاية هذه المرحلة، يتم إعلام المتقدم رسمياً بنجاح أو فشل التجربة والفحوصات.

### مرحلة الخروج الى السوق المحلي:

- أ- في حال نجاح الفحوصات على الحل المبتكر ضمن فترة الاختبار، يمكن لصاحب الحل المبتكر الخروج من المختبر التنظيمي (Sandbox) والانتقال إلى السوق المحلي شريطة اخذ الموافقات اللازمة من البنك المركزي.
- ب- إذا انتهت فترة التجربة المقررة مسبقاً، والفترة الزمنية المعتمدة بشكل عام للفحوصات في المختبر التنظيمي، وكان التقييم بأن جدوى الحل المبتكر ومساهمته في تحقيق أهداف المختبر تستحق التمديد، يتم التوصية بالتمديد لفترة محدودة لا تتجاوز شهرين كحد أقصى منذ انتهاء الفترة القانونية للفحص في المختبر ويتم التعامل مع حالات التمديد هذه كل حالة على حدة من قبل البنك المركزي الأردني.
- ج- التأكد من انهاء كافة الالتزامات المترتبة على الخروج من المختبر التنظيمي.

### ١١. التقارير:

- أ- يجب على صاحب الفكرة العمل على تزويد البنك المركزي الأردني بتقارير دورية مع نهاية كل شهر؛ تبين سير العمل ضمن الفحوصات خلال فترة التجربة.
- ب- يمكن للبنك المركزي الأردني طلب أي تقارير من صاحب الفكرة اذا ما استدعت الحاجة لذلك.
- ج- من الممكن الاتفاق على جدول زمني معين بين كلاً من صاحب الفكرة، والبنك المركزي الأردني من جهة أخرى، تبعاً لدرجة تعقيد الفكرة والمخاطر المتأثية عن استخدامها.

## التقارير الدورية:

يجب على مقدم الطلب العمل على توفير كافة التقارير اللازمة للبنك المركزي الأردني عن الاجراءات المتخذة خلال فترة التجربة بحيث تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- أ- مؤشرات الاداء والمعلومات والبيانات الاحصائية.
- ب- اي مؤشرات ذات علاقة بالاحتيايل او العمليات التشغيلية.
- ج- الاجراءات المتخذة لتصويب الاوضاع في حال ظهور أي مشاكل.
- د- أي مخاطر لم تكن مذكورة ضمن مراحل تقديم الطلب وتقييمه.

## التقارير النهائية:

يجب على مقدم الطلب العمل على تزويد البنك المركزي الأردني بالتقرير النهائي للتجربة وبعده اقصى خلال ٣٠ يوم من تاريخ انتهاء التجربة بحيث يشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- أ- أدوات التحقق ومؤشرات الأداء للتجربة واي خطوات فاشلة كانت ام ناجحة خلال التجربة.
- ب- تفصيل كامل عن كافة الحوادث والاجراءات المتخذة لحلها.
- ج- في حال فشل التجربة، بيان اسباب الفشل والدروس المستفادة للمستقبل ( ان وجد).